منظمة التعاون الإسلامي

OIC/ACM-2018/MALI/REP

ANNEXE - III

تقرير

اجتماع فريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي

المعني بمالي

المعقود على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي

لوزراء الخارجية

مقر الأمم المتحدة، نيويورك

24 سبتمبر 2018

تقرير

اجتماع فريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي المعني بمالي

المعقود على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء الخارجية

مقر الأمم المتحدة، نيويورك،24 سبتمبر 2018

اجتمع فريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي المعي بمالي على المستوى الوزاري يوم 6 سبتمبر 2018 في نيويورك على هامش الاجتماع التنسيق السنوي لوزراء الخارجية. واستعرض الاجتماع آخر التطورات في مالي وتنفيذ عملية السلام، واستمع إلى إحاطة من كل من وزير خارجية مالي والأمين العام للمنظمة، كما استمع إلى إحاطات من أعضاء آخرين في فريق الاتصال.

وفي ختام المداولات التي ركزت على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، المنبثق من مسار الجزائر، وعملية بناء السلام في مالي، اتفق الاجتماع على ما يلي :

1- أكد الاجتماع مجدداً التزامه القوي بمبادئ سيادة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

2- كرّر الاجتماع إدانته الشديدة للتطرف العنيف والإرهاب بكافة أشكالهما ومظاهرهما والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والبشر، وهي الآفات التي لا تزال تقوض فرص السلام والأمن والاستقرار في مالي ومنطقة الساحل، وأعرب عن قلقه العميق إزاء ما تسببت فيه من خسائر فادحة في الأرواح في المنطقة.

3- أكّد الاجتماع مجدداً دعم منظمة التعاون الإسلامي الكامل، باعتبارها إحدى الجهات الضامنة، لاتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق من مسار الجزائر، وأكد عزم المنظمة على مواصلة العمل بنشاط مع حكومة مالي في مرحلة التنفيذ الحاسمة من خلال المشاركة الفاعلة في أعمال لجنة الرصد والتنفيذ، وحثَّ الأطراف المالية الموقعة على الاتفاق على تسريع عملية تنفيذه.

4- لاحظ الاجتماع الحالة الهشة في المناطق الوسطى والشمالية من مالي وشدد على ضرورة التعجيل باستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد من خلال اعتماد نهج

شامل ولا يستثني أحداً. وفي هذا الصدد، نوّه الاجتماع بالإجراءات المتخذة للتعجيل بتنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك زيارة رئيس الوزراء للأقاليم الشمالية ومنطقة كيدال، وتسجيل 43 مقاتلاً في الوحدة المختلطة هناك، وتقديم قوائم المقاتلين من أجل آليات التنسيق التشغيلية في تمبكتو، وهي كلها علامات مشجعة على وجود حوار يُحتمل أن يتحسّن فيما بين الأطراف المالية.

5- أثنى الاجتماع على حكومة مالي فيما يتعلق بموارد الميزانية لعام 2018 التي أتيحت للسلطات المؤقتة في المناطق الشمالية من مالي وبالنهج الشامل الذي أدى إلى إجراء مناقشات موضوعية ومهد الطريق لتدعيم الثقة بين أصحاب المصلحة في مالي. وفي هذا السياق، رحب الاجتماع بالتقرير الأول للمراقب المستقل الذي قُدم إلى لجنة المراقبة في 28 مايو 2018 والذي خلص إلى أن تلك الخطوات تمثل تقدماً ذا مغزى، على الرغم من وجود تأخّر كبير في تطبيق خارطة الطريق التي اعتُمدت في مارس 2018، وبشكل أكثر إجمالاً، ضرورة تحديد أهداف واقعية متمحورة حول ركائز الاتفاقية، والتي تمثل العناصر الأساسية للسلام المستدام في مالي.

6- أشاد الاجتماع بالأمين العام لإيفاده بعثة تقييم مشتركة فيما بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى مالي في الفترة من 5 إلى 10 مارس 2018، وذلك بهدف تقييم الحالة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإنمائية والإنسانية على الأرض في مالي. وفي هذا الصدد، رحب الاجتماع بخطة العمل الثلاثية التي أعدتها الإيسيسكو بالتعاون مع صندوق التضامن الإسلامي والتي تم اعتمادها لإعادة تأهيل معهد أحمد بابا في تامبكتو الذي يعدّ تراثاً ثقافياً إسلامياً ثرياً. وبالمثل، يعتزم البنك الإسلامي للتنمية، في جملة أمور، المشاركة في تمويل وإعادة تأهيل طريق سيفار–غاو وبناء مطار كيدال.

7- طلب الاجتماع من الدول الأعضاء والمؤسسات المالية في منظمة التعاون الإسلامي تقديم كل ما يلزم من مساعدة لتنمية مالي على المدى الطويل في إطار منظمة التعاون الإسلامي والاستراتيجية العامة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل. كما دعاها إلى الإسهام على نحو كبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمالي.

8- رحب الاجتماع بالمشاريع الإنمائية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدمها الدول الأعضاء في إطار تعاونها الثنائي مع مالي، ودعاها بقوة إلى تعزيز مشاركتها في هذه المرحلة الحاسمة من تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة. وفي هذا الصدد، كرر الاجتماع دعوته للأمين العام للشروع في اتخاذ الإجراءات اللازمة التي من شأنها أن تفضي إلى إنشاء الصندوق الاستئماني على النحو الذي قررته القمة الإسلامية الثانية عشرة.

9- دعا الاجتماع كذلك الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات غير الحكومية الإسلامية إلى مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية بسخاء من أجل تخفيف معاناة النازحين واللاجئين الماليين، بما في ذلك دعم الجهود التي تبذلها الدول المضيفة وحكومة مالي في هذا المجال.

10-رحب الاجتماع بالعمليات العسكرية المشتركة التي نفذتها القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس في الربع الأول من هذا العام في إطار مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالبشر في منطقة الساحل. وفي هذا الصدد، أعرب الاجتماع مجدداً عن تعازيه لحكومة مالي وشعبها لضحايا الهجمات المتتالية وتدمير مقر القوة المشتركة في سيفار وقوة بارخان في غاو في يونيو 2018. وفي السياق ذاته، رحب الاجتماع بقرار الاتحاد الأوروبي المتعلق بتمويل بناء مقر جديد للقوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس.

11-أعرب الاجتماع عن امتنانه للبلدان التي تعهدت بالمساهمة في تفعيل القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس، ولا سيما المملكة العربية السعودية وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة وتركيا والاتحاد الأوروبي، ودعاها إلى الوفاء بتعهداتها. كما شدد على أهمية دعم الدول الأعضاء لهذا النموذج من التعاون الإقليمي في بلدان الساحل، مشيراً إلى أن مثل هذا الإجراء الجماعي الملموس سيساعد كثيراً في التصدي لموجة الهجمات العابرة للحدود التي تشنها الجماعات المسلحة والإرهابية التي تنشر الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة.

12-في هذا الصدد، أعرب الاجتماع عن تأييده لاعتماد قرار مجلس الأمن رقم 2423 (2018) المؤرخ 28 يونيو 2018 بالإجماع، وهو القرار الذي يمدد ولاية بعثة الأمم

المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) لمدة عام إضافي ويحافظ على أولويتها الإستراتيجية المتمثلة في دعم تنفيذ اتفاق عام 2015 للسلام والمصالحة في مالي.

13- طلب الاجتماع من الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المشاركة بنشاط في المؤتمر الرفيع المستوى لتنسيق المانحين والشركاء، المقرر عقده يوم 6 ديسمبر 2018 في موريتانيا بهدف حشد الموارد اللازمة لتنفيذ العديد من المشاريع الإنمائية ذات الأولوية في منطقة الساحل.

14- أعرب الاجتماع عن تهانيه للرئيس المالي المنتخب حديثاً وشجعه على الحفاظ على الزخم الذي تحقق في تنفيذ الإصلاحات السياسية والمؤسسية المنصوص عليها في اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

{}{}{}